



دور برامج التعليم في تأهيل وإدماج النزليات والنزلاء بالمؤسسات السجنية

مقاربة نظرية وميدانية لنزلاء ونزليات مفرج عنهم

لموال عبد المطلب

باحث في سلك الدكتوراه

شعبة علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس بالرباط

المغرب

الملخص:

التعليم أداة النهوض بالمجتمعات من خلال تطوير المعارف وخلق الانسجام الفكري الداخلي المساهم في عملية التواصل الاجتماعي، والذي هو أساس الإدماج الاجتماعي تحقيقا للتوازنات الداخلية بالجماعة والمجتمع، فالسجين المتعلم يسهل ضبطه وتعديل سلوكه من خلال مجموع البرامج التعليمية المحققة للكفايات العلمية والعملية لمنح المجتمع سجيناً مواطناً يؤمن بوجود نظام عيش مشترك يضمن إنخراطه الفعلي بمجتمعه، ويسهم في إزدهاره ورقيه عبر التفاعلات والادوار المنوطة به.

الكلمات المفتاحية: التعليم - التأهيل - الإدماج - السجن.

**Abstract:**

Education is a tool for the advancement of societies through the development of knowledge and the creation of internal intellectual harmony that contributes to social communication. This serves as the foundation for social integration, achieving internal balance within the group and society. An educated prisoner is easier to manage and rehabilitate through a range of educational programs designed to develop scientific and practical competencies. This aims to provide society with a prisoner-turned-citizen who believes in the existence of a shared way of life, ensuring their active engagement in society and contributing to its prosperity and progress through their roles and interactions.



المقدمة:

يعد تأهيل وتهذيب السجناء دوراً رئيسياً تضطلع به المؤسسات السجنية ومراكز الإصلاح والتهذيب بغية تقويم وتعديل سلوكيات السجناء الغير سوية لتحقيق أهداف الإدماج الاجتماعي، إذ تجعل من نزلياتها ونزلائها أفراد صالحين وذوي خبرات علمية وعملية، نافعين لدوائهم والمجتمع وفاعلين به، من خلال تأثيرهم الإيجابي والبناء في بيئتهم ومجتمعهم، تحت وصاية ورقابة مجموعة من الهيئات والقطاعات الحكومية والغير حكومية والتي لها دور المراقبة والإشراف على حسن التسيير وجودة الخدمات المقدمة للنزلاء والنزليات، ثم الوقوف على الخروقات والانتهاكات الجسيمة.

أن النزلاء والنزليات لهم كيانهم وحضورهم الاجتماعي من خلال تفاعلهم مع الأطر والمرتفقين وجميع مكونات المجتمع من خلال تجربتهم وثقافتهم الشخصية المتمثلة في حرية الإبداع وإبداء الرأي والتي تحمل الصواب والخطأ، كما يجب فهمها وتحليلها إيجابياً من أجل تقويمها وتعديلها من خلال استخدام التقنيات اللازمة حفاظاً على كيانها الذاتي ومكانته الاجتماعية، علماً أنه كان ولا يزال تحت تأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية باختلاف نسب تأثيرها وتفاعلها.

كما تعتبر سوسيولوجيا التربية فرعاً من فروع علم الاجتماع الذي إنكب على دراسة عوامل التربية من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتفاعلها مع الفرد عبر مراحل تكوينه وتعلمه، إذ أن له دوراً مهماً في تلقين وتعليم الأفراد عناصر الثقافة ومعايير القيم الاجتماعية التي تمكنهم من لعب الأدوار الاجتماعية من خلال التفاعل الاجتماعي وإكسابهم أساليب العيش من خلال العمليات التربوية الناضجة للحياة بشكل عام، وعلى اعتبار أن المؤسسة السجنية الحديثة والمعاصرة مؤسسة من مؤسسات التأهيل والتنشئة الاجتماعية وإعادة التأهيل فهي تسهر على إعداد النزلاء والنزليات من خلال مجموعة من البرامج الهادفة لتلقينهم وإكسابهم القدرة المعرفية، التقنية والفنية والتي ستساعدهم للقيام بأدوارهم وإنجاز أعمالهم والأنشطة المقبولة اجتماعياً، ثم مواكبتهم خلال مدة عقوبتهم نفسياً وأخلاقياً عبر تمرير مجموعة من القيم المجتمعية المساهمة في ضبط النفس وحسن التواصل والتفاعل مع الآخرين، ومن خلال تهيئة الظروف الملائمة لإنجاز هاته العمليات المعقدة عبر تعزيز الروابط الأسرية والاجتماعية من خلال خدمات الاتصال بالعالم الخارجي لتسهيل إدماجهم بعد الإفراج عنهم، رغم ما يعرفه المجتمع من إجحاف في حقهم من خلال الوصم والتخلي عنهم فيصبحون عرضة لبرائين الجريمة وهادفا للعود والانعزال الاجتماعي وتأجيج للصراع الاجتماعي والتفرقة الاجتماعية، إذ يجب احتضانهم وتشجيعهم على الاستمرار في المسار الإصلاحي والتأهيلي حتى يصبحوا أفراداً يمتدّون ويقتدي بهم اجتماعياً.

إختيار موضوع الدراسة:

كما كان إختياري لموضوع الإشكالية بعنوان ” دور التعليم في تأهيل النزليات والنزلاء بالمؤسسات السجنية“، انطلاقاً من إحتكاكي بمجموعة من الموظفين والسجناء المفرج عنهم، ثم لتحقيق فهم أقرب وأوضح للمعدلات المحققة سنوياً وجهوياً ومحلياً بخصوص حقل الدراسة الميدانية في إطار البحث الإجرائي للعينة الدراسة المتنوعة بين ذكور وإناث في ظل مقارنة النوع بنسب تمثيلية لكلا الجنسين ذكورا وإناث لمعرفة نوع برامج التعليم المعمول بها بالمؤسسات السجنية، وكذا الإطلاع على مستوى التطور الذي عرفته هذه البرامج والمندرجة في حقل سوسيولوجيا التربية من خلال البرامج الجديدة والمتمركزة حول المقاربتين الحقوقية والإدماجية لهته الفئة من المجتمع، تحقيقاً لإدماجهم بالحقل المجتمعي وتمتعهم بكل الحقوق الأساسية والكونية من عيش كريم، تطبيب، تعليم، مزاولة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية والدينية وغيرها من الأنشطة، وهذا يظهر جلياً من خلال البرنامج الثلاثي لبرامج التعليم، الجامعة بالسجون وغيرها من البرامج التأهيلية التي سطرها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج المساهمة في تعديل سلوك النزليات والنزلاء من أجل إعدادهم لمستقبل أفضل يضمن لهم الكرامة والعيش السليم.



إشكالية الدراسة:

تعد برامج التعليم التي تخصصها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في إطار الاستراتيجية الوطنية جزءاً لا يتجزأ من السياسات العمومي، والتي تنفذها المؤسسات السجنية بمختلف اصنافها على اعتبارها مصالح لا متركزة تابعة لها، وتهدف لتقديمها لفائدة السجناء بمختلف أجناسهم وأعمارهم، من أجل تيسير إدماجهم بعد الإفراج عنهم وتذليل المؤثرات في ظل العوامل النفسية والاجتماعية والإقتصادية التي تعترض مسارهم التأهيلي، ثم تعيق إدماجهم بالحقل الاجتماعي وتمنع تكيفهم معه، فمن خلال التعليم نزيل الضبابية والسوداوية المرجعية المرافقة للفرد والتي هي نتاج مجموعة من العوامل الدافعة له والمحفزة على نهج سلوكيات منحرفة تصل إلى حد الجريمة، وفي محاولة منا إبراز أهمية برامج التعليم في تأهيل وإدماج السجينات والسجناء بالوسط السجني من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل تستجيب برامج التعليم المطبقة داخل السجن لتطلعات السجناء ومتطلباتهم؟
- كم هو عدد السجناء المستفيدين من برامج التعليم بمختلف انواعه ومستوياته؟
- هل تحقق برامج التعليم كل الكفايات الضرورية لتأهيل السجناء؟
- ما مدى مساهمة برامج التعليم في إدماج السجناء داخل المؤسسات السجنية وخارجها؟
- هل تعتبر برامج التعليم كافية للحد من الانحراف والجريمة؟

أهمية الدراسة:

- تندرج أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً ذي أهمية وقائية للحد ومنع ارتكاب الجريمة، وفق ما يتلقنه النزلاء من أساليب تربوية علمية وعملية تساعدهم على إستيعاب وفهم محيطهم ومكوناته، كما تيسر تفاعلهم مع بيئتهم وتسهل تواصلهم مع أفرادها.
- تتجلى أهمية الدراسة في أنها تبرز مدى نجاعة برامج التعليم في إصلاح النزلاء والتصدي للجريمة وفق سياسة جنائية تسمح للمشروع الجنائي وواضعي الاستراتيجيات التأهيلية تنوع برامج التعليم وإبتكار بدائل عقابية تضمن الإنخراط الكلي للنزلاء بها.
- تستمد الدراسة أهميتها بكونها من الدراسات القليلة التي تناولت مدى فاعلية برامج التعليم في تأهيل النزلاء وتحقيق الإدماج الاجتماعي المرغوب فيه.

أهداف الدراسة:

- من أهداف الدراسة إلقاء الضوء على أهمية برامج التعليم في تأهيل وإدماج نزليات ونزلاء السجون، كهدف رئيسي يرمي إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:
- التعرف على أهمية برامج التعليم في إصلاح وتعديل سلوك النزلاء ومدى فاعليتها.
- إبراز دور برامج التعليم في إدماج النزلاء كأداة رئيسية يتم من خلالها تحقيق التفاعل الإيجابي بين النزيل والآخر، وبين النزيل والمجتمع.

يسعدنا أن نقدم للقارئ بعض الشروحات والتوضيحات من خلال تعريف بعض المصطلحات المفتاحية المساعدة له في فهم واستيعاب مضمون ومحتوى البحث، علماً أننا نجد إختلافاً متبايناً في تحديد المفاهيم إنطلاقاً من مجالات البحث وتوجهات الباحث، علماً أننا في إطار بحث سوسيولوجي صرف ويندرج بالخصوص في إطار سوسيولوجيا التربية، بحيث أن مفهومها هو كالتالي:



التعليم

- عرفه محمد حمدان في معجم مصطلحات التربية والتعليم بأنه العملية التي يمد فيها المعلم بالتوجيهات وتحمله مسؤولية إنجازات الطالب لتحقيق الأهداف التعليمية¹.

- بينما عرفه كارل منهيم بأنه مجموعة من الأساليب الفنية الاجتماعية، التي تتضمن مجموعة من الآليات المؤثرة في السلوك الإنساني الذي يتلائم مع أنماط التفاعل الاجتماعي السائد².

ويشير "حارث عبود" إلى مفهوم التعليم بقوله هو مهمة ذات إطار طبق لآليات واستراتيجيات مختارة وبمشاركة فاعلة من الدارسين وما ينتج عن هذه العملية هو ما يسميه بالتعليم، ولا تطلق مفردة التعليم على النشاط المحصور داخل المؤسسة التعليمية، مدرسة كانت أو جامعة أو ما شابهها، بل يمتد ليشمل النشاط التعليمي خارجها كذلك.

التعليم بمفهومه الاجتماعي:

ليس إلا وسيلة تتخذها المجتمعات من أجل تحقيق أهدافها القومية، اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويتأكد المفهوم الشائع الذي يقول أن الإنسان الذي أحسن تعليمه وتدريبه هو صانع التنمية، وصانع ذاته، وبيئته التي يعيش فيها، والمجتمع الذي ينتمي إليه³.

بالجمع بين التعاريف السالفة الذكر والتي عرفت كل من التعليم التقليدي والمعاصر، يمكن القول أن التعليم هو عملية منظمة ومتناسقة تهدف إلى اكساب الفرد المعرفة والقيم المجتمعية باستخدام مجموعة من الأدوات الهادفة وفق الوسائل التعليمية التقليدية والحديثة والتي تمكنهم من تحقيق الاندماج ولعب الأدوار في الحياة الاجتماعية بشكل مستمر ولا متناهي.

التعليم بالوسط السجني:

هو أداة لتقويم وتعديل سلوك النزلاء من خلال تمكينهم من مجموعة من الكفايات العلمية والعملية المساعدة لهم في تحقيق طموحاتهم وتصلحهم مع ذواتهم ومجتمعاتهم بما يضمن الاستمرارية للإنسان والمجتمع عن طريق تكريس الترابط الأسري والمواطنة، ومواجهة التحديات والإشكالات المطروحة بواقعية وعقلانية بعيدا عن المؤثرات المعارضة للإيمان بالذات والقدرات الفردية وتعزيز الرغبة في تحقيق مصير مغاير وصالح لكل نزيلة ونزيل.

الإدماج

في سوسيولوجيا التربية والبيداغوجيا المدرسية يعد الإدماج الرابط بين المسارات البيداغوجية والتوجيهات التي يركز عليها كل نظام تربوي معين في إطار الممارسات البيداغوجية الصرفة عبر الخطوات التعليمية والتعليمية والتقويمية الملائمة لتحقيق الغايات المنشودة، الهدف منها هو تعليم المتعلم كيفية إستعمال المعارف واستثمار الكفايات المكتسبة عبر صقلها وإلباسها حلة جديدة تتوافق ومجموع القيم والمبادئ المتعارف عليها، من خلال المواطنة الصالحة والسلوكيات السوية، كما هو الأمر بالنسبة لنزلاء المؤسسات السجنية بمختلف أعمارهم وأصناف إنحرافهم ومبادئهم التي ساهمت بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فإن لهم كيان ومعارف وتجارب شخصية لا تقل أهمية بالنسبة إليهم وهنا يكمن دور البرامج الإدماجية من خلال الوسائل والآليات المساعدة للأطر في تنفيذ السياسات العمومية وعلى رأسها برامج التعليم والتأهيل والتي تساهم في تعديل سلوكهم وتيسير إدماجهم بالمجتمع لكونهم يحملون حمولة وطنية سليمة ومشعل من مشاغل صناعة

¹ - محمد حمدان، 2006، ص 125.

² - عبد الله محمد عبد الرحمان، رشاد غنيم، 2008، ص 245.

³ - حارث عبود نرجس حمدي، 2009 م، ص 58.



مصيب مغاير لما كانوا عليه سابقا، متجاوزين كل العقبات بالإيمان الراسخ بذواتهم وقدراتهم، ومستثمرين مكتسباتهم لخدمة أنفسهم متجاوزين بذلك العجز ومحققين المساعدة لفائدة الآخرين.

يعد التعليم من أهم البرامج التي تركز عليها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج جهودها وتشرك في هذه العملية النبيلة مجموعة من القطاعات الحكومية والغير حكومية من أجل تنفيذها وتحقيق الأهداف الإدماجية المتوخاة من خلالها تماشيا ورغبة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده لأنسنة ظروف الاعتقال وجعل المؤسسات السجنية تعتمد المقاربة الحقوقية من خلال تنفيذ السياسة الجنائية⁴ مستجيبة بذلك للمواثيق الدولية والإنفاقيات السامية لحقوق الإنسان وبالخصوص المواثيق السجنية والمواطنين السجناء كما أكد عليها دستور المملكة لسنة 2011م.

أولاً: برامج التعليم بالوسط السجني

يعد التعليم بالسجون ثمرة مجهودات مضيئة واتفاقيات عديدة أبرمتها المندوبية العامة مع كل القطاعات الملزمة بتنفيذ الورش الملكي الكبير، والمتعلق بأنسنة ظروف الاعتقال والحفاظ على كرامة السجناء، وضمان حقوقهم الكونية من خلال مجموعة من البرتوكولات الأساسية ومن ضمنها برتوكول تعليم السجينات والسجناء، وبلورت استجابتها إلى تسخير كل المقومات المادية والبشرية قصد التصدي لمعضلة الجهل وما يتسبب فيه من آثار مباشرة وغير مباشرة تمس بالفرد عينه وبالجمتمع، حيث أنها واعية وعيا تاما بأهمية التعليم ودوره في تأهيل المواطنين السجناء وخفض معدل الجريمة من خلال تعاملها وفق إرادة صادقة عنوانها ترسيخ دولة الحق والقانون بالمواثبات مع الإيمان القوي بضرورة الإصلاح والتقويم أمام ما تواجهه من تحديات يطبعها التطور المستمر دونما الإقتصار على سياسة العقاب كوسيلة للردع والزجر، والتي أضحت غير مقبولة وطنيا ودوليا في ظل تغيير منظور العقوبة السجنية ودور المؤسسات السجنية وفق المنظور الحديث والمعاصر المتمثل في تأهيل الطاقات البشرية الراكضة بالسجون عبر تكريس المواطنة الصالحة عن طريق هته البرامج التعليمية الرافعة من مستوى إنسانية النزول دون النظر إلى جرمه وماضيه السابقين واللذان يجسدان أقوى مظاهر الإقصاء والعزل.

كما يعد البعد التربوي من خلال البيداغوجيات المستعملة في برامج التعليم جزءا مهم من الاستراتيجية التأهيلية المتناسقة التي تحمل المندوبية العامة مشعلها من أجل إعداد النزليات والنزلاء لكي ينفذوا على مكونات المجتمع من خلال توعيتهم وتنوير عقولهم وبعث الأمل فيهم لكي يتطلعوا لغد مغاير ومستقبل متفائل لكونهم يشكلون جزءا من تشكيلة اللوحة الفنية الاجتماعية.

قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتنويع برامج التعليم بما يمكنها من تعميم الاستفادة لجميع السجينات والسجناء بمختلف انتماءاتهم ومستوياتهم التعليمية وهي كالتالي:

- برنامج التعليم والتربية الغير نظامية وتضم:

- التعليم بالمستويات، الابتدائي، الإعدادي، الثانوي والجامعي.

- برنامج التعليم والتكوين عن بعد للمستوى الجامعي.

- برنامج التربية البدنية.

- برنامج الدعم للمتدربين والجامعيين.

⁴ - تعرف السياسة الجنائية على أنها مجموعة من المبادئ والتدابير والإجراءات التي يواجه بها المجتمع ظاهرة الجريمة بهدف الوقاية منها ومكافحتها ومعاملة المجرمين. محمد عبد النبوي، السياسة الجنائية بالمغرب، مقال منشور بمجلة محاكمة، العدد 14، فبراير وأبريل 2018، ص 16. كما يمكن تعريفها على أنها مجموعة من التصورات والتوجهات العقابية، التي تراها الدولة مناسبة في فترة زمنية محددة، لمكافحة ومراقبة مرتكبيها، حيث يتم تحديدها وصياغتها، في نصوص وقواعد قانونية من طرف السلطة التشريعية، على أن يتم تطبيقها وتنفيذها من طرف المؤسسات القضائية والإدارية المختصة بذلك.



- برنامج تعليم اللغة الأجنبية للجامعيين.
 - برنامج محو الامية ويضم أيضا:
 - برنامج سجون بدون امية.
 - برنامج التثقيف بالنظير.
 - برنامج تعليم اللغة والثقافة المغربيتين.
 - برنامج كفايات وتندرج ضمنه البرامج التالية:
 - الجامعة بالسجون.
 - المقهى الثقافي بالسجون.
 - المسابقات الثقافية والدينية والرياضية. الورشات التأهيلية في المجال الفني وغيرها.
 - برنامج مصالحة ويستهدف السجناء المتابعين في قضايا التطرف والإرهاب من أجل تصحيح المعتقدات الخاطئة ومنحهم فرصة التصالح مع الذات ومع المجتمع.
- تعد هته البرامج مساعدة لكل من النزيل على تقييم ذاته واحترامها دون إيذائها وكذلك مفيدة للمجتمع بمنحه أشخاص مؤهلين للعيش في وفاق وتعاون مع الآخرين، وبالنسبة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج نجاح برامجها وتحقيق الأهداف المرجوة منها بشكل يجعل التجربة الوطنية تجربة رائدة وملهمة.
- تعد البرامج التعليمية من مجموع الأهداف السامية التي ترتقي بها الأمم في تحديد مصيرها من خلال اعداد الأجيال المستقبلية، كما أن لها دورا بارزا في تنوير إدراك وتقويم فهم المتعلم، وتوضيح المسائل المعقدة بشكل تدريجي من أجل إزالة اللبس والضبابية كما هو الحال بالنسبة للسجناء والسجينات الذين لم يتمكنوا من متابعة التعليم خارج اسوار السجن لطرف ما، فالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وبمعية القطاعات الحكومية المهتمة تمكنت من وضع خارطة طريق تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس لنهوض بأوضاع السجناء وتحسين عيشهم وتعليمهم وتكوينهم بما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع، متجاوزين النمطية والإتكالية على الغير في محاولة لتغيير سلوكهم والحيلولة دون عودتهم للنشاط الإجرامي مهما كان نوعه.
- تعتبر السياسات التعليمية إحدى أهم السياسات العمومية والتي تشكل تحديا لكل الدول وخاصة منها دول العالم الثالث، حيث تخصص لها ميزانية مهمة في شق الميزانية الفرعية في إطار الإنفاق العمومي، لكون التعليم هو مستقبل كل بلد وهو مفتاح التنمية المستدامة ومصباح التطور الثقافي والإجتماعي والإقتصادي⁵، كما أن الحق فيه يعد من الحقوق الأساسية في منظومة حقوق الإنسان كما هو

⁵ - د. أحمد الدحماني، مجلة باحثون، العدد الخامس، ص21، يناير 2019.

- الضبط الاجتماعي بحسب جوزيف روسيك وفق قاموس مصطلحات علم الاجتماع الفرنسي، مفهوم شامل يتضمن تلك العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد الامتثال لممارسات وقيم حياة الجماعات، كما عرفه روس بأنه نسق من الأجهزة التي يتمكن بها المجتمع من حل أعضائه على الامتثال مع معايير مقبولة من السلوك، في حين عرفه هنري فريتشلد بكونه مجموعة من العمليات التي يمكن بتواجدها في مجتمع أو لدى جماعة فرعية ما تأمين الامتثال لما يتوقع أن يكون مقوما أساسيا على مستوى الفرد والجماعة ووحدات المجتمع، وعلى هذا فإن الضبط الاجتماعي يشير إلى آليات هادفة تستخدم لتنظيم تصرف الناس الذين ينظر اليهم من قبل الآخرين باعتبارهم جانحين أو مثيري القلق أو السلوك الإجرامي ولإنجاز أهداف الضبط أهداف الضبط الاجتماعي بصورة متنوعة يجب أن يتضمن صيغا من العقاب.



متعارف عليها دولياً، وعلى اعتبار السجن ومن خلال المقاربة الحقوقية العقابية والتأهيلية والإدماجية الحديثة مؤسسة من مؤسسات الإصلاحية الإجتماعية التصحيحية عبر تنفيذ إستراتيجية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وخاصة برامج التأهيل المساعدة للسجناء في تعديل سلوكهم، عبر مدهم بمجموعة من الكفايات العلمية والمهارات العملية والفنية، التي تساعد في ضبط النفس وكبح المسار الإنحرافي والاجرامي عبر فك لغز المسببات والدوافع الكامنة وراء سيرهم لأغوار عوالم الجريمة والإجرام بمختلف أشكاله وتلويحاته المتعارف عليها عالمياً، متتبعين مجموعة من الخطى وفق المستوى الإدراكي والمهارات الذهنية والجسدية المتوفرة لدى كل نزيلة ونزيل بالمؤسسة السجنية بمساعدة أطر وموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

يعد أطر وموظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج صمام الأمان والمنفذين الحقيقيين للسياسة الإدماجية من خلال سهرهم على تنزيل البرامج التعليمية بمساعدة المؤطرين الخاصين التابعين للقطاعات التشاركية في ظل التعاون الداخلي بين الوزارات والمؤسسات الوطنية والجمعيات، كما لهم الدور الأساسي كمساهمين في الحفاظ على النظام العام عبر تقنيات الضبط الاجتماعي وفق بيداغوجية متناسقة ومتكاملة مثال:

- وزارة التربية والتعليم والتكوين المهني وإنعاش الشغل.

- الوكالة الوطنية لمحاربة الامية.

- مؤسسة التعاون الوطني.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كما أنهم يتوفرون على معرفة علمية وأدوات ووسائل بيداغوجية وقانونية وإجتماعية ونفسية تمكنهم من إنجاز مهامهم المنوطة بهم بإحترافية وإثقان من خلال ما تلقوه بمراكز التكوين الوطنية التابعة للمندوبية العامة والتكوينات المنظمة بشراكات مع مؤسسات حكومية وغير حكومية على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري وفق إتفاقيات كما هو الحال مع كل من منظمة التعاون الألماني والاتحاد الأوروبي والمعهد الدولي للكونفدرالية الألمانية وغيرهما سعيًا منهم في تحقيق هذا الهدف السامي والنبيل.

(1) برامج التعليم والتربية الغير نظامية.

هنا قد يتبادر لذهنك عزيزي القارئ سؤال جوهري ألا وهو:

كيف يمكن لأسرة هشّة اقتصادياً ومنعدمة الدخل المساهمة في بناء جيل متعلم ومتكامل البنية العقلية والنفسية والجسدية؟

تساعد السلامة الغذائية والإشباع من حيث السعرات الحرارية والتغذية المتكاملة في النمو المتزن للطفل والفرد البالغ على حد سواء، كما أن الوضع الإقتصادي للأسرة يكون سبباً من أسباب الهدر المدرسي مقابل توفير دخل مادي عبر الاشتغال بنشاط ما، ثم الإكتظاظ الأسري المتمثل في ارتفاع عدد الأفراد بالأسرة الواحدة علماً أنها تقطن بكوخ بحج صفيحي أو محل سكني مكترى يتكون من غرفة المعيشة وغرفة النوم، فيكون بذلك مانع من موانع الإحساس بالحرية وممارسة الحق في المجال، لدى ركزت الدولة جهودها لتوفير التعليم بشكل مجاني ومساعدة الأسر الفقيرة والمعوزة عبر برنامج تيسير لضمان استمرار عملية التعليم داخل المجالين القروي والحضري، وتوفير الخدمات الصحية المتمثلة في الإستشفاء والعلاجات المرضية عبر برنامج راميد سابقاً والذي أصبح برنامج التغطية الإجبارية عن المرض التابع لصندوق

- وفق المنظور الأنثروبولوجي يعد الضبط الاجتماعي جزء من حياتنا على كل المستويات من الأسرة، إلى المجتمع المحلي، إلى الأمة، وإلى حضارتنا العالمية وهو تعريف على نطاق واسع يفهم منه أن الضبط الاجتماعي هو أي وسيلة تستخدم للحفاظ على المعايير السلوكية وتنظيم الصراع. محمد عبد المعبود مرسي، مشكلات الضبط الاجتماعي، القاهرة، دار أبو المجد للطباعة والتوزيع 1996م، ص6.



الضمان الاجتماعي CNSS، كلها من أجل العناية بالصحة النفسية والجسدية والعقلية للجيل الصاعد، والمساهمة في تطويره بما يستجيب لمتطلبات العمل والتواصل مع المحيط الاجتماعي، في محاولة للحفاظ على أمن وسلامة المجتمع من التيارات والإتجاهات المتطرفة والعدوانية والحاقدة على النظام بشكل عام وكبح الذين يبلورون أفكارهم إلى أفعال إجرامية ترفيهية للحياة الاجتماعية ومهددة للنظام والآداب العامة كردة فعل لها عن الحرمان وعدم إستيفاء الحقوق العامة وهذا إن دل فإنما يدل على تداخل مجموعة من المسببات والعوامل الكامنة وراء هذا الانحراف كما أشار إلى ذلك فيري في دراسته لأسباب الإجرام وإرتكاب الجريمة في بحثه حول الدوافع الوراثية والبيولوجية للجريمة وفق الاتجاه الفردي المفسر للجريمة والتي أتى بها أستاذه لمبروزو، فخلص بنظريته الشاملة وهي (النظرية المتعددة العوامل)، وما كان من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وبتشارك مع مراكز الدراسات الاجتماعية الأجنبية في ظل المشروع الألماني المغربي (PNEUD) وغيرها من البرامج الأخرى المساهمة في تغيير التصور الخاطئ، والمنافي للتعايش السلمي والإيمان بوجود الآخر، وتأهيل السجناء عبر تطبيق برامج التعليم والتربية الغير نظامية، برنامج محو الأمية، برنامج مصالحة للسجناء التطرف والإرهاب، برنامج كفايات، برنامج تعليم الدارجة وبرنامج تعليم اللغات الحية.

على غرار مؤسسات تعديل السلوك والإصلاح تعد المؤسسة السجنية ومن خلال ممثلها القانوني، المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج والتي ابرمت مجموعة من الاتفاقيات والشراكات الدائمة والحدودة زمنيا لبلورة برنامج تعليمي متكامل ومندمج يساعد النزليات والنزلاء في تحقيق التحصيل العلمي، التنشيط الذهني، الإنماء الثقافي، والثقة في النفس عبر صقل وتجويد المكتسبات مطبقا مجموعة من الطرق البيداغوجية في صورة متكاملة مستعينا بالمقررات الدراسية المعممة على المؤسسات التعليمية العمومية والمخصصة لكل مستوى دراسي على حدة.

إذ نجد أن السجينات والسجناء المتابعين دراستهم داخل أسوار السجن يتزايد عددهم بالسجون المغربية سنة تلوى الأخرى، مبيين عن رغبتهم في تحقيق مستقبل مغاير وصنع مصير جديد، وعيا منهم بإصلاح ذواتهم، وبهذا الصدد لم تدخر المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج جهدا في تسخير كل الموارد اللوجستية والبشرية في خدمة هذه المهمة النبيلة من أجل جعل المؤسسات السجنية قاطرة للتنمية الثقافية والفكرية من خلال الرقي بالمستوى العلمي والمعرفي لنزليات والنزلاء على العموم، كما أن هذا الحق الأساسي المكفول بقوة القانون للسجناء طوال مدة إيوائهم بالمؤسسات السجنية يساهم أيضا في تهذيب سلوكهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف التي تمكنهم من التعامل مع مختلف المواقف التي تعترضهم داخل وخارج أسوار السجن عبر تنفيذ تقنيات التواصل الصحيحة والمقبولة اجتماعيا.

لقد قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتجهيز مجموعة من الفضاءات المناسبة كالمكتبات وأقسام الدعم الدراسي...، وتوفير التأطير اللازم بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي وإنعاش الشغل والجامعات الوطنية، عبر تكثيف حملات التوعية والتحسيس بأهمية التعليم كوسيلة تربوية تساعد في تواصلهم مع محيطهم وقضاء حاجاتهم المادية والمعنوية وفق ما يتطلبه كل مستوى دراسي على حدة، وإستفادتهم من أنشطة موازية ثقافية، دينية، فنية ورياضية مشكلتنا بذلك الصورة النموذجية لسجين الإنسان الصالح والمندمج.

لقد أبانت برامج التعليم عن نجاعتها من خلال النتائج المحصلة منذ سنة 2017 إلى حدود فبراير 2022 وخاصة بالجهات التي تعرف كثافة من حيث الساكنة السجنية كجهة الدار البيضاء وجهة الرباط - سلا- القنيطرة حيث إن هذه الأخيرة بلغ عدد المسجلين بها ببرامج التعليم بمختلف المستويات - المستوى الابتدائي، المستوى الاعدادي، مستوى البكالوريا والمستوى الجامعي ما مجموعه 1400 فردا وتمثل نسبة السجناء 91,86% كما تمثل نسبة السجينات 7,14% خلال السنة الجارية 2022/2021.

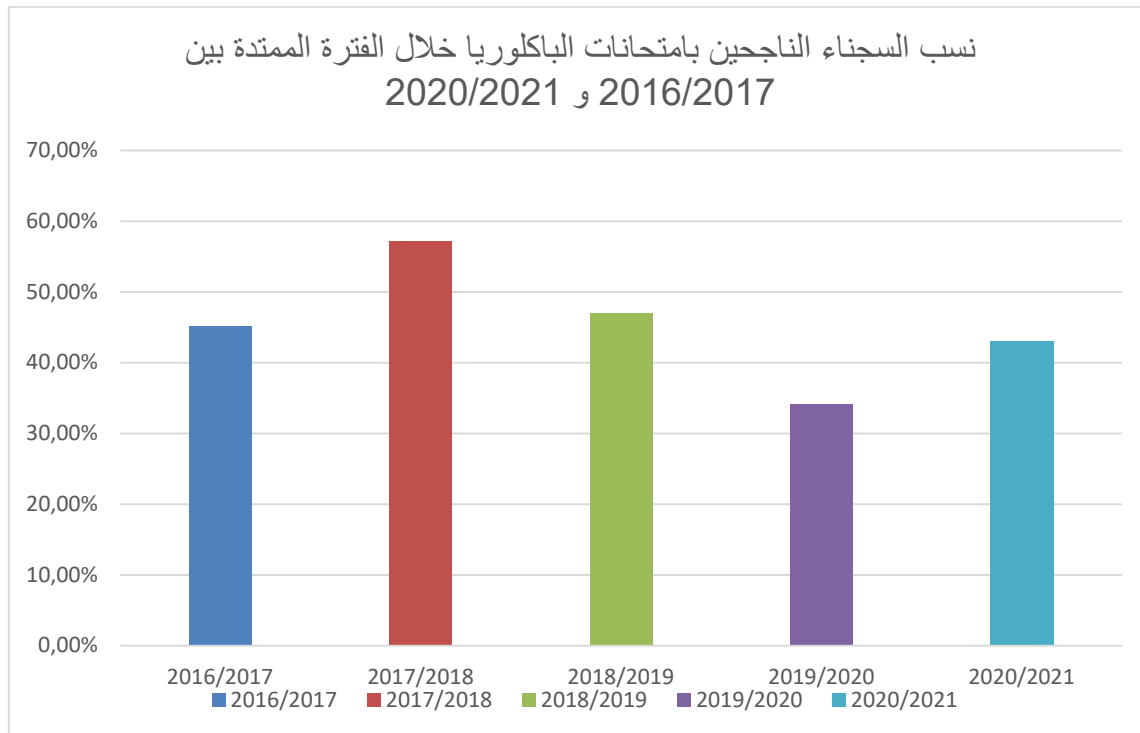
إذ أضحت التجربة المغربية تجربة يحتذى بها على الصعيد القاري والإفريقي، لكونها تجربة رائدة بالإقليم من خلال النتائج المحصل عليها والتي طبعت بالإيجابية، فعلى مستوى برنامج التربية الغير نظامية استفاد 299 نزيلة خلال المستوى الدراسي لسنة 2016/2017، مع تسجيل نسبة نجاح تجاوزت 94% وقد أمكن تحقيق هذه النتائج رغم الصعوبات المرتبطة بالالتزام مؤطري وزارة التربية الوطنية وغياب



إمكانية افتتاح إقسام جديدة بالمؤسسات السجنية القديمة نظرا للإستغناء عنها مستقبلا وتعويضها بأخرى جديدة ونظرا لضعف ميزانية التجهيز المرصودة للقطاع خلال هاته السنة حيث كان عدد المؤسسات السجنية هو 76 ليصل إلى 78 مؤسسة إلى حدود الآن برسم السنة الإدارية 2022 بزيادة بلغت 3٪.

كما واصلت المندوبية سعيها لتحقيق الأهداف المرجوة حيث سجلت نسبة 35,82٪ من عدد السجناء الحاصلين على شواهد تعليمية تتخللها نسبة 10٪ للسجنات بمعدل 3,6٪ من النسبة العامة، وخلال سنة 2021/2020 بلغت نسب الحاصلين على الشواهد بالنسبة للسجناء 30 ٪ والسجنات 4٪ بمجموع بلغت نسبته 34,12 ٪. ويعزى هذا التراجع للوضعية الوبائية والتدابير الاحترازية المتزامنة مع تفشي فيروس كورونا المستجد.

ومن خلال الرسم المباني اسفله سنعرض نسب تطور الناجحين في امتحانات البكالوريا بين الفترة الممتدة من الموسم الدراسي 2016/2017 إلى الموسم الدراسي 2021/2020، والتي عرفت ارتفاعا ملحوظا نستشف من خلاله بوادر التغيير بالمؤسسات السجنية وكذا رغبة السجين في تحقيق مستقبل واعد من خلال التحصيل العلمي والكفايات التي تحصل عليها خلال مدة عقوبته، ونشير إلى أن الانخفاض الذي عرفه الموسمين المتواليين 2020/2019 و 2021/2020 كان السبب فيه هو تفشي فيروس كورونا المستجد من خلال التدابير الاحترازية المعتمدة من أجل الحفاظ على سلامة المواطنين السجناء المغاربة والأجانب.



الرسم المباني رقم 1

وفي إطار تحقيق المساعي الإيجابية همت المندوبية بتنفيذ برنامج يعتمد على التعليم عن بعد عبر المراسلة وذلك بهدف توفير فرص أكثر للتحصيل العلمي لفائدة السجناء، حيث تم إحداث وتجهيز 5 مراكز عن كل جهة والجهات القريبة منها بكل من المؤسسات التالية:

- السجن المحلي عين السبع بالدار البيضاء.
- السجن المحلي الاودية بمراكش.
- السجن المحلي تيفلت 2.
- السجن المحلي تلال 2 بمكناس.



- السجن المحلي بخنيفرة.

بأجهزة التعلم والاتصال الحديثة المطابقة للتكنولوجيا التعليمية المعاصرة بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية⁶، ويستهدف هذا البرنامج حوالي 400 طالب من فئة النزلاء المتدربين لمساعدتهم على اكتساب معارف جديدة والتحضير لامتحانات النهائية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة التي تمكنهم من تلقي الدروس عبر الأنترنت لأهميتها وإلزاميتها في العمليات التعليمية والتكوينية، حيث تعد التكنولوجيا الحديثة محورا مهما من محاور التنمية المستدامة للنهوض بالرأسمال البشري وإستقطاب الطاقات البشرية التي ستساهم في رفع الإستثمار الوطني على المستوى الإقليمي والقاري، كما أنها تعد قوة فاعلة في تطوير عمليات الإنتاج والتسويق وتطوير المكانة الإقتصادية وتعزيزها محليا ووطنيا كما هو الحال لبعض المقاولين السجناء سابقا وكما أشار اليهم المؤلف الذي أصدرته المندوبية العامة بعنوان صناع مصير مغاير.⁷

وتجدر الإشارة إلى أن الوسائل التكنولوجية المستخدمة في عمليات التحصيل والتعليم والتعلم كانت تستخدم بشكل ثانوي كمحسنات ومعينات إلى أن أصبحت مصاحبة لجل النظريات التربوية لأهميتها وضرورتها في مجال التربية، اد تجعل من العملية التعليمية عملية متكاملة في ظل وحدة متناسقة من حيث المادة والأسلوب والتطبيق والتقييم والنتائج باستخدام الوسائل السمعية والبصرية وغيرها، تحقيقا لأهداف سلوكية وفق نظام متكامل مرتبط بأسس علم النفس التربوي وبمصادر التعلم مع التركيز على ميول التعلم وتصحيح دوافعه وإتجاهاته من أجل تحسين الأداء والممارسات التطبيقية في إطار تكنولوجيا التربية.⁸

نظرا لوعي المندوبية العامة لإدارة السجون بأهمية التعليم عن بعد لكونه يساهم في تحسين مستوى البرامج ومردودية المتعلمين، قامت هذه الأخيرة بإنشاء استوديو للتعليم عن بعد بالسجن المحلي سلا 2 كخطوة أولى بالنسبة للسجناء المسجلين بجامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2020 لفائدة النزلاء، ثم بالسجن المحلي عين السبع بالدار البيضاء والتي دشنت بها استوديو لفائدة النزلاء بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وفق مقارنة النوع والمساوات في الحقوق بين نزليات ونزلاء المؤسسات السجنية الوطنية بشراكة مع جامعة الحسن الأول بالدار البيضاء، من أجل الارتقاء بمستوى السجناء والسجينات الجامعيين تنفيذا لمشروع الإرتقاء بالتعليم مدى الحياة لإدماج السجناء الذي هو ثمرة شراكة مع المعهد الدولي للكونفدرالية الألمانية لتعليم الكبار، علما أن هذا البرنامج هو ورش وطني تتفرع عنه مجموعة من البرامج الأخرى، كبرنامج تعليم الدارجة والثقافة المغريتين لفائدة السجناء الأجانب وبرنامج تعليم اللغات الحية لفائدة السجناء الطلبة الجامعيين المندرجين في إطار اتفاقية الشراكة بين المندوبية والكونفدرالية.⁹

(2) برنامج محو الأمية

لقد عازمت أغلب دول العالم على محاربة الجهل لارتباطه بشكل وثيق بتخلف أو تقدم المجتمعات من حيث التطور الاجتماعي والحضاري للأفراد والمنظومات الاجتماعية، كما يساهم الجهل في تكريس العنف وعدم احترام التعايش وسوء تدبير الحق وترسيخ الجريمة، فكان على الدول وضع خطط واستراتيجيات مع تبادل التجارب في هذا المجال من أجل مكافحة الجهل بالتعليم النظامي والغير نظامي إلى جانب محو الأمية والتشجيع على تعلم مهن وحرف تساهم في نشر الوعي والمعرفة لدى أوساط الطبقات الهشة والفقيرة كالسجناء بالمؤسسات السجنية، فالجهل يؤثر بشكل مباشر على وعي وصحة وسلامة وتطور الأشخاص بما فيهم النزلاء وبصورة غير مباشرة على

⁶ - برنامج الأمم المتحدة للتنمية: (بالإنجليزية: United Nations Development Programme) واختصاراً «يو أن دي بي» (UNDP) هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل. وهي تعمل في 177 دولة وتساعد في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشرحية واسعة من الشركاء.

⁷ - صناع مصير مغاير، الحرف التقليدية والتهنيئ لإعادة الإدماج بالسجون المغربية.

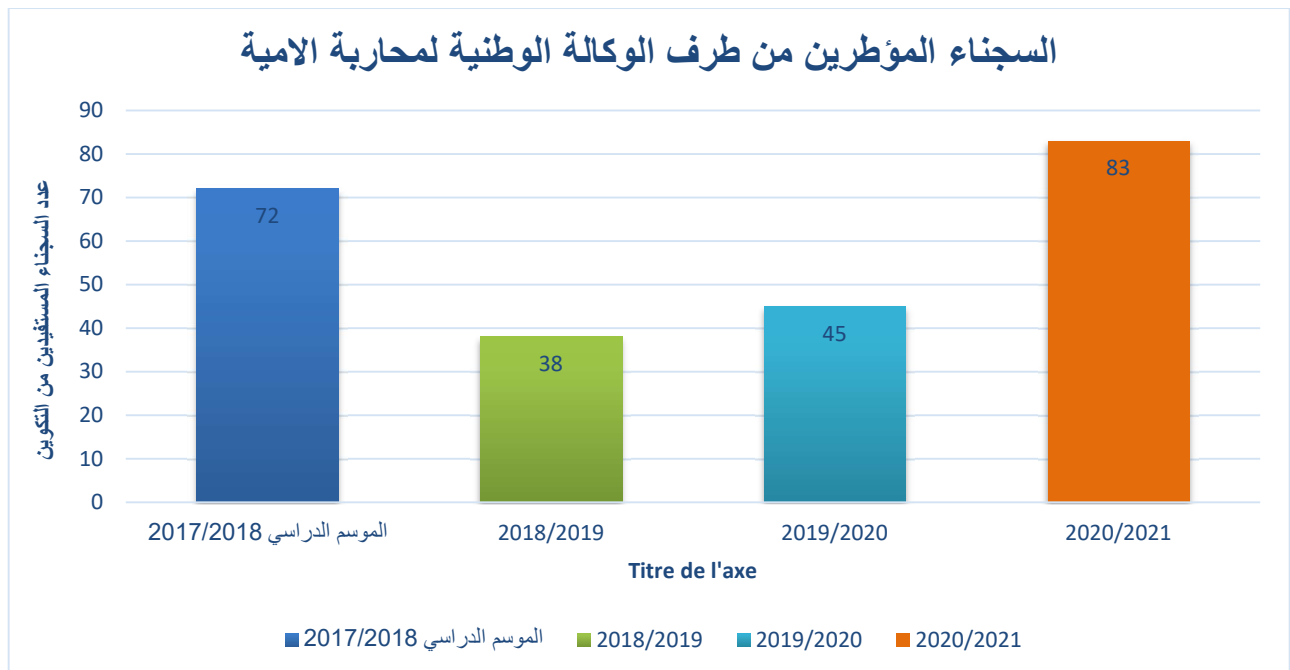
⁸ - مجلة علوم التربي، العدد الثالث والسبعون، أكتوبر 2020.

⁹ - تقرير الأنشطة لسنة 2020 الصادر عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج



أسرهم ودويهم والمجتمع بشكل عام، هذا ما دفع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لاعتماد خطة إصلاحية وفق برامج تربوية منبئية على دراسات وتشخيص للأمية بسجون المملكة ليتبين أن نسبة الامية بلغت 24٪ من مجموع الساكنة السجنية سنة 2000م، لينخفض المعدل إلى نسبة 20٪ سنة 2017، ثم 18٪ سنة 2020 مقارنة بالسجون الفرنسية اد صرحت مديرية السجون أن نسبة الامية بها تمثل 9,10٪ من مجموع الساكنة السجنية وهو معدل مرتفع مقارنة بالنسبة الوطنية المصرح بها، حيث تبلغ نسبة السجناء الذين لا يعرفون القراءة أو يقرؤون بصعوبة 22٪، 14٪ بالنسبة للسجناء الذين لا يتحدثون الفرنسية ولا يعرفون كلمة منها، ويمثل مجموع النسبتين 3684 سجين موزعة على سجون الجمهورية الفرنسية، وتبقى هذه النسب مرتفعة حسب التوزيع المجالي للسجون بالمملكة المغربية بين المجال الحضري والمجال القروي اد ترتفع بهذا الأخير، أما بالسجون الفرنسية فهي ترتفع بصفوف المهاجرين خاصة ذوي الأصول الإفريقية والمغربية على الخصوص، مما دفع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى بلورة برنامج هادف ومتكامل تنصدي من خلاله لهته المعضلة الخطيرة بمعية الوكالة الوطنية لمحاربة الامية، وزارة التربية الوطنية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لمحاربة الامية في صفوف النزلاء والنزليات مقارنة بالتجربة المعتمدة من طرف القطاعات الوصية خارج اسوار السجن، وتكييفها مع ما تستلزمه المؤسسات السجنية فيظل برنامج سجون بدون امية والذي هو ثمرة التعاون بينها، يعد هذا البرنامج إطار تهدف المندوبية العامة لإدارة السجون من خلاله إلى تكوين 11000 سجيناً من الاميين المحكومين بشكل نهائي، ويعتمد على مبدأ التثقيف بالنظير من خلال تكوين سجناء تتوفر فيهم مجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية، تأطيرهم الوكالة الوطنية لمحاربة الامية خلال مدة التكوين المسطرة تتوج بحصولهم على شواهد مكونين في مجال محو الامية عبر تمكينهم من مجموعة من البيداغوجيات التعليمية الأساسية والكفايات العلمية التي تساعدهم على إنجاز هاته المهمة النبيلة والمتمثلة في تأطير السجناء مثلهم المتواجدين بالمؤسسات السجنية التابعة لها، وقد بلغ عدد السجناء المستفيدين من هذا البرنامج سنة 2017 ما مجموعه 72 سجيناً، ليبلغ في السنة الموالية 2018م تم تأطير 45 سجين كمكونين بمجال محو الامية ليلبلغ العدد الإجمالي ما مجموعه 188 سجيناً في إطار برنامج محو الامية الوظيفية، وقد كونوا بدورهم ما مجموعه 6609 سجيناً خلا الفترة الممتدة بين 2017م و 2020م ليقترّب العدد إلى الهدف المنشود هو تكوين 11000 سجيناً في ظل هذا البرنامج الإطار.

وفيما يلي الرسم المبياني المبين لعملية استفادة السجناء المكونين المأطرين من طرف الوكالة الوطنية لمحاربة الامية بتعاون مع المعهد الدولي للكونفدرالية الألمانية لتعليم الكبار.





الرسم المباني رقم 2

وهذا الرسم المباني يبين جهود المندوبية والقطاعات المعنية في الرفع من عدد السجناء المكونين والمستفيدين من هذا الورش الوطني الواعد، إذ لا زالت الشراكة قائمة، كما أن عدد السجناء الذين يقترحون خلال هاته السنة أخذ منحى تزايدى وخاصة بجهة الرباط سلا القنيطرة حيث كان عدد المسجلين هو 15 نزلاء، بينما كان عدد المستفيدين خلال الموسم الدراسي 2021/2020م من التأطير كمكونين هو 7 سجناء والذين أطرو بدورهم 292 سجيناً حصلوا جميعهم على شواهد نهاية الدراسة.

ثانياً: الدراسة الميدانية

التعليم محور من المحاور الأساسية للتنمية المستدامة وهو مستقبل كل أمة تريد البقاء والاستمرار أمام تحديات العصر ورهانات التطور المستمر الذي تعرفه المجتمعات، تكميلاً لما تم عرضه خلال الفصل النظري السابق سنعرض خلال هذا الفصل تجربتنا الميدانية عبر مخرجاته، لقد اعتمدت أداة المقابلة لإنجاز بحثي الميداني والذي يندرج في إطار البحث الكيفي محاولاً التعمق والتغلغل في هذا الوسط المغلق لفهم واستكشاف دور وأهمية برامج التعليم وكيفية تطبيقها ونوع السجناء المستفيدين منها والأهداف المرجوة من الانخراط بها، وفيما يلي سنعرض مخرجات الدراسة الميدانية وهي كالتالي:

أ) المستوى التعليمي قبل ولوج المؤسسة السجنية

يعد المستوى التعليمي مؤشراً دالاً على مجموعة من المعايير التي تشكل النمط المعيشي داخل الأسر وتحدد درجة المعرفة ومستوى الكفايات العلمية والتقنية والتواصلية التي تمكن الفرد من التعامل مع محيطه الداخلي والخارجي، كما أن المستوى التعليمي يعكس لنا الصورة الحقيقية لمستوى الذكاء لدى الشخص الناتج عن مجموعة من المراحل التكوينية الفيزيولوجية والهرمونية في إطار التوازن في البنيات الجسدية والتي تستخدم الأجهزة العصبية والغدد عن طريق التفاعلات الكيميائية الداخلية، وهذا ما سنكتشفه من خلال أفراد العينة.

لقد صرح البعض منهم أنهم حاصلون على المستوى الابتدائي أو الاعدادي أو الثانوي ولم يتموا دراستهم وآخرون لم يدخلوا قاعة الدرس أبداً لظروف خاصة إذ قال أحد النزلاء: [ما عمري ما قرئت بالمدرسة شهر، وكنت باغي نقرى ولاكين قبح الله الظروف وخلاص]، وعلى لسان نزلي آخر [كنت كنقرى فالسابعة وما كملتش حيتاش مات الواليد الله يرحموا]، وقال نزلي آخر [كنت كنقرا فالثامنة، كان استاد اللغة الفرنسية مكيملنيس حيث كنت كاندير الشعب فالقسم وهخير الإدارة بيني وبينه]، وآخر حاصل على شهادة نهاية الدراسة بالمستوى الاعدادي صرح بالتالي [نجحت فالسنة الثالثة اعدادي وطرعت لثانوية وكنت كنغيب بزاف وطرديني]، وآخر كان يدرس بالسنة الأولى من المستوى الاعدادي قال لي أثناء مقابلي معه [كنت ادرس بالسنة الأولى اعدادي حيث كنا نقوم بسرقة الفواكه كالشمش، المزاح] إذا ما قمنا بقراءة تحليلية لما تم ذكره من طرف النزلاء سنخلص إلى أن مسببات الإنقطاع عن الدراسة أي الهدر المدرسي تكمن في العوامل الاقتصادية بسبب هشاشة الأسرة وكثرة أفرادها مما يرغم الأب على الإستعانة بالإبن الأكبر من أجل تحقيق المساعدة المادية عبر إستغلاله شخصياً وفق العلاقة السلطوية القائمة على تبجيل وإحترام الوالدين وتحقيق رضاها وفق الأيدولوجية المزدوجة بين الدين والعرف من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الأساسية المعيشية وسد رمق باقي الأبناء دونما الإكتراث لمصير هذا الإبن ودوناً تعويض عن سنوات وقيمة التضحية المبذولة لأجلهم مقابل متعنه من مجموعة من الحقوق الأساسية كالحق في التعلم والتقدم، الحق في اللعب، الحق في الرعاية النفسية وغيرها.

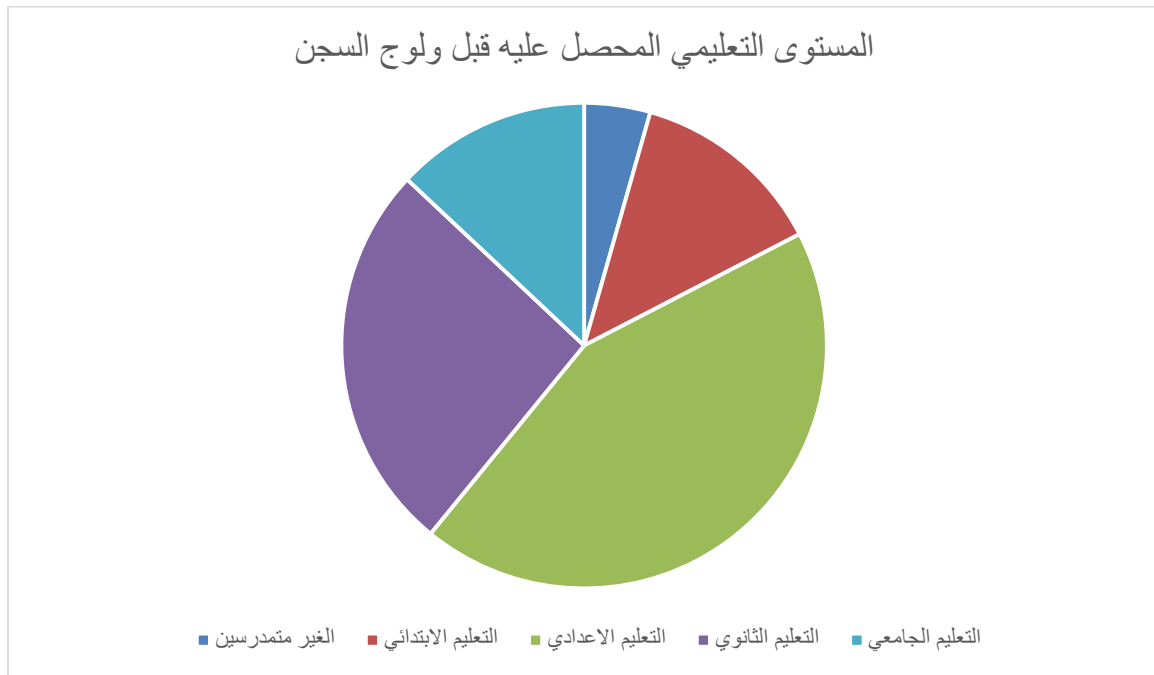
كما نجد العوامل النفسية سبباً في ذلك، مثال تأثير موت الأب أو الأم أو غياب أحدهما نظراً للدور المتكامل الذي ينتج عند وجودها في إطار البناء الأسري والتوازن النفسي للأبناء بغية منح المجتمع جيل متكامل البناء النفسي لأهميته في بناء الشخصية المتوازنة كما أشار إلى ذلك جون بياجيه في دراسته للاشعور المعرفي والذي لا يمكنه أن يتغاضى ضمناً عن البناء النظري المؤطر له في ميدان العلوم الإنسانية المتمثل في الإبستمولوجيا التكوينية التي تتناول نمو ودلالات المعرفة والوسائل التي يستعملها الفكر في أدنى مستوى معرفي إلى أقصاه، والإبستمولوجيا التكوينية في عملها تركز على إقامة توازي بين النمو الملحوظ في النظام المنطقي والعقلي للمعرفة وكذا العمليات المتحكم



في التكون السيكلولوجي¹⁰، في حالة غياب أحدهما أو كليهما نكون أمام حالة من النقص العاطفي ونمو العقدة النفسية ضد الجنس الآخر من الأبوين وهذا يمكن أن يمنحنا أشخاص يعانون من الإضطرابات النفسية المؤقتة أو المزمنة وهذا ما أكده فرويد في دراسته للمحفزات بين الإيجابية أو السلبية في تحقيق الإشباع المراد تحقيقه سواء كان مبنياً على سلوك مشروع ومحمود أو سلوك غير مشروع ومذموم، وهي دافع من الدوافع ومحفزات بشكل أدق تجعل الشخص يبحث عن الإشباع في أماكن أخرى وبطرق أخرى رغم أنها تكون منافية للضوابط الاجتماعية من قانون وعرف وأخلاق ودين وغيرها.

ونجد الإهمال الأسري يلعب دوره كعامل من العوامل المسببة في الهدر المدرسي علماً أن الأسرة تعد نواة البناء المجتمعي لكونها مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في إطار المظهر السيكو-اجتماعي، ويتمثل هذا الإهمال في عدم الإهتمام بالتحصيل الدراسي، الهدام، النظافة، التواصل والإنصات...، فيحل مكان الأبوين الآخر وهذا الآخر يمكن أن يكون شخصاً طبيعياً من بين الأفراد اللذين يتواجدون بمحيطه أو شخص افتراضي في مواقع التواصل الاجتماعي والذي يلعب دورها في تكوين شخصية غير مرغوب فيها اجتماعياً.

كما نشير إلى الرفاق وجماعة الأصدقاء اللذين يؤثرون بشكل مباشر وغير مباشر عبر التواصل، الهدام والحالة الخارجية والحرية في زعزعة الإستقرار النفسي والعاطفي للأبناء بالرغم من وجود مراقبة وعناية، فيطلبون بدورهم فسخ المزيد من الحرية والتماشي مع جميع أشكال الموضة المعاصرة من موجات الشباب المتجددة بين الفينة والأخرى، وفيما يلي سنعرض الرسم المبياني الممثل للنسب المئوية الخاصة بالمستوى التعليمي المحصل عليه من طرف النزلاء موضوع العينة.



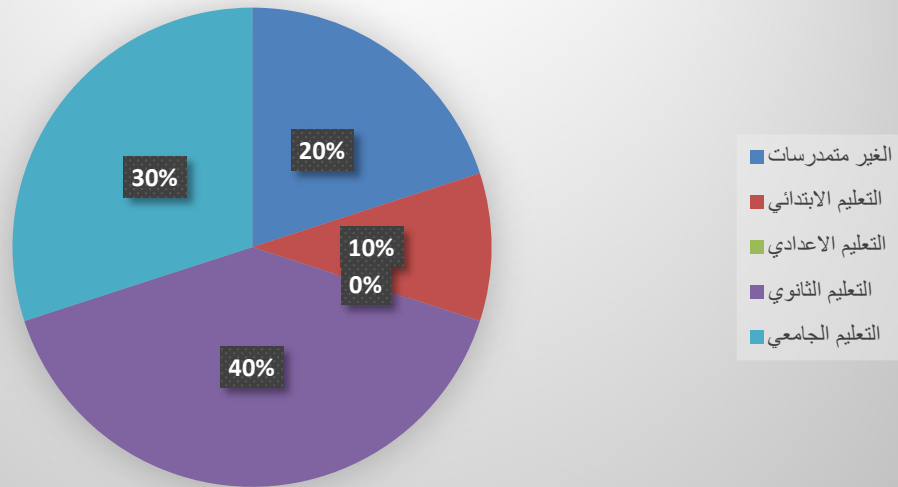
الرسم المبياني رقم 3

نكتشف من خال المعطيات المبينة أعلاه أن المستوى التعليمي الذي يمثل النسبة الأكبر هو المستوى الإعدادي ويليه المستوى الثانوي ثم المستوى الابتدائي والجامعي بنفس النسبة وأخيراً الغير متمدرسين، وهذا لا يتطابق مع المعطيات المحصل عليها من خلال القيام بالمقابلات مع الإناث، وهذا ما سنكتشفه من خلال الرسم المبياني أدناه والذي سنعرض فيه النسب المئوية الخاصة بعينة النزليات.

¹⁰ - د. المصطفى حدية، دراسات حول الطفولة والشباب مقارنة نفسية واجتماعية، طبعة 2013 مطابع الرباط نت، ص 14.



المعطيات الخاصة بمستوى تعليم النزليات قبل دخولهن السجن



الرسم المباني رقم 4

من خلال قراءة النسب المبينة بالرسم المباني يتبين لنا أن التعليم الثانوي يتصدر المستويات التعليمية لدى النزليات وكذا التعليم الجامعي وهذا التنوع يدفعنا لطرح مجموعة من التساؤلات حول دور المدرسة باعتبارها مؤسسة مركزية في المجتمعات المعاصرة لقيامها بدور التنشئة الاجتماعية الأولية لتكامل دور الأسرة لصناعة الأجيال بمواصفات خاصة، وتحمل المدرسة مسؤولية التكوين للدفع بهم نحو التقدم عن طريق المعرفة ومن أجلها واستمراريتها، كما أنها تعد المحرك الأساسي للتنمية المستدامة، وتعتبر المرأة العاكسة لكافة أنواع القصور والخلل المجتمعي الذي يأخر البلدان للحاق بالركب الحضاري والإنساني، نظرا لفشل إصلاحات منظومة التعليم وفق إستراتيجية مبنية على الثبات والعقلانية في تحقيق الأهداف المتوخاة من هاته العمليات المعقدة وكذلك بالنسبة لغياب الاستقرار والأمان الوظيفي للأطر العاملة بالقطاع مما ينعكس سلبا على مردوديته من خلال التحصيل الدراسي الذي يعكسه معدل الحاصلين على الشواهد المتدنية وتمكين المتمردين من الإندماج بسوق الشغل ورغم الحصول على شواهد السلك الثانوي والجامعي، وغياب سياسة تنمية متزنة تستهدف جميع الشباب وتقييم الوقوع في المحذور من خلال بناء مواطن الغد رغم جهود القطاعات الوصية لكل من وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي وتكوين الأطر ومراكز مؤسسات التعاون الوطني في هذا الباب.

ب) الغاية من الإخراط في برامج التعليم بالوسط السجني

يعد الإخراط بأي عمل أو برنامج مبني على هدف أو أهداف معينة يرمى تحقيقها والوصول إليها وهذا ما تبين من خلال العينة بين النزليات والنزلاء، إذ كان الهدف الرئيسي من إخراطهم ببرامج التعليم هو متابعة دراستهم لكونها فرصة يجب استغلالها أو تخفيف مدة العقوبة أو الحصول على حكم نهائي مطبوع بظروف التخفيف، كما أن مجملهم إنخرط للحصول على مساعدات مادية لإنشاء مشروع معين من خلال الاستفادة من مساعدات مؤسسة محمد السادس لرعاية السجناء، كما كان لبعضهم هدف تصحيح الوضع القائم أمام أسرته أو أسرة صديقه أو ملئ وقتهم بشيء مفيد كما ورد بأقوالهم وهي كالاتي:

﴿٥﴾ تصريحات ذكور:

- باش نعيش فالحبس ومنقاش نفكر فالخايب ومنقاش تنسى الوقت يدوز.
- لكي اطرر تأثير السجن وأواجه ظروف الحياة الصعبة والمرهقة، كل شيء مكلف، وهنا سوف أركز حول دراستي لكونها تمثل المستقبل بالنسبة لي.



- باش نشد الباك وندير التكوين، باش ناخذ ديبلوم حيث قالو ليا ممكن نديرهم بزواج.

- باش نعمر الوقت بشي حاجة مفيدة ونستافد من العفو الملكي.

﴿٥﴾ تصريجات الإناث:

- باش نعاون الواليدة لعبانة بزاف ونتهلا فالخوادرية الصغيرة لي كتقرا فالليسي عامها الأول.

- باش نكمل قرايتي ومنتسوقش للأمور الخائية،.

- باش منتهز طرنصفير وندوز حبسي هنا قرية منهم حيث كاربين فالرباط.

- باش يعاونوني الإدارة والمؤسسة ديال الرعاية اللاحقة ندير صالون للحلاقة.

من خلال تصريجات النزليات تبين أن هناك منهم من كان هدفها البقاء بالمؤسسة وتجاوز عقبة مسطرة الترحيل طيلة مدة العقوبة عبر الانخراط ببرامج التعليم أو التكوين المهني، ومنهم من كان هدفها ربط علاقات مع الفتيات داخل المؤسسة على أمل اللقاء بمن خارجها بعد الإفراج من أجل إشراكهن أو إستغلالهن بعمليات الدعارة والاتجار بالجسد وتطميعهن بالسكن وجني الأموال.

(د) نظرة السجين لما بعد الإفراج

بحسب المقابلات التي أجريت مع أفراد العينة تبين أن مجمل النزليات والنزلاء يطبعهم طابع الأمل والتفاؤل الإيجابي في تغيير المصير وتحسين الظروف المعيشية من خلال ما تلقوه بالمؤسسات التابعة لها، كما أنهم واعون بحجم الأخطاء التي إرتكبوها ويريدون تصحيحها وبناء مستقبل مشرق مليء بالتسامح والتعايش مع المحيط الخارجي بعد الإفراج، وهذا ما تضمنته أقوالهم التالية:

﴿٥﴾ تصريجات الذكور:

- نبقي هنا فالعرجات 2 ونتقيد فالتكوين سودور العام الجاي، باش نتعلم صنعة وحرفة تعاوني نعيش بها برى فلاكلاص ونخيد لامزير(الفقر)، وندبركراج ديال السودور ونعاون الواليدة الحنانة راها مريضة أو هي لي عندي.

- كنقرى باش يقبلوني عائلة عشيرتي وخاصة واليدها، اوو نستفد من العفو الملكي ومنين نخرج نتزوجها نديرو عائلة ووليدات.

- بغيت يكون عندي الباك والديبلوم ديال التكوين ونكمل قرايتي حتى الاجازة، ونستافد من العفو الملكي وينقصو ليا العقوبة أي عندي، ونتعلم حرفة نصور بها الريال ونعاون عائلتي.

- أود تخفيف عقوبتي عن طريق الاستفادة من العفو الملكي، وأحصل شهادة نهاية المستوى الإعدادي وأهاجر إلى إسبانيا عن طريق الهجرة السرية، لكون أصدقائي منهم من هاجر إليها ويحكي حولها باعتبارها جنة.

﴿٥﴾ تصريجات الإناث:

- لاكلاص، وندير صالون ديال الحلاقة ونشري طومبيلة وشقة بالرباط كتعجبني.

- بغيت نكمل قرايتي ونخدم خدمة مزيانة باش ندير داكشي لي كنحلم بيه، بغيت تكون عندي سيارة منين نقرى بالكلية.

- بغيت ييجيني العفو ونكمل حبسي هنا فالعرجات، مبعيتش التكرفيس والترحيل.

- أريد الحصول على شهادة البكالوريا والاستفادة من العفو الملكي.

لقد تشابهت تصريجات البعض منهم لكي تمنحنا نظرة قريبة عن توقعاتهم واماله في إتمام الدراسة، إنشاء مشروع مربح ومثمر يحفظ لهم الكرامة ويجعل منهم أرباب عمل ذاتيين منتجين، مساعدة أسرهم لمعرفتهم ووعيهم بالوضع الإقتصادي لها مع حلمهم بإنقاذ الأسرة



ولو تطلب ذلك الهجرة إلى الخارج من أجل تحسين الأوضاع وتغيير النظرة الموصومة إتجاههم والإستفادة من المساعدات المقدمة من طرف مؤسسة محمد السادس للنهوض بالوضع الاقتصادي عبر مشاريع هادفة من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبار الرأسمال البشري ثروة تساهم في الإنماء الاقتصادي لكل بلد ومحققين التوازن بين الطبقات الهشة والغنية بانتمائهم للطبقة المتوسطة، إلا أنه يبقى أحيانا موقف الأسرة والمجتمع غير واضح ويطبعه الوصم والعار مما يكرس معه الحقد والإنعزال إذ لم تتوفر الشروط اللازمة والضرورية لعملية الإدماج رغم تأهيل السجناء بتمكينهم مجموعة من الكفايات العلمية والعملية التي تساعدهم في ذلك، ويبقى دور المؤسسات مثل مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء والمجتمع المدني في تغيير الترسبات الفكرية والمعتقدات القديمة من أجل إنجاح هذا الورش الملكي.

خلاصة

يعد التعليم بالوسط السجني نابعا من مبدأ المساوات بين حقوق المواطنين النزلاء والمواطنين الاحرار وتكافؤ الفرص، وهو فرصة ثانية تمنح للنزليات النزلاء على حد سواء من أجل تصحيح وإعادة ضبط مجموعة من التعديلات حول المسار السابق من أجل بناء مستقبل مشرق وواضح المعالم والأسس.



المراجع والمصادر

الكتب

- د عبد الغني منديب، الدين والمجتمع، دراسة سوسيولوجية للدين بالمغرب.
- جاسم محمد راشد، العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، مطبعة دار النهضة العربية القاهرة، طبعة 2000، ص 90.
- د. مصطفى حدية، دراسات حول الطفولة والشباب مقارنة نفسية اجتماعية، طبعة ثانية 2013، مطابع الرباط نت.
- الدكتور محمد مومن، دور الأسرة في التحصيل الدراسي دراسة تحليلية، الطبعة الأولى فبراير 2017.
- الدكتور محمد مومن، ظاهرة أطفال الشوارع بالمغرب دراسة ميدانية، الطبعة الثانية ماي 2010.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ورهانات التنمية العادلة، مؤلف جماعي، تنسيق طاهر بكني وصديق عبد النور، طبعة 2020 بدعم من مؤسسة هانس زايدل.

- الدكتور سعيد بحير، الصحة النفسية واضطرابات الشخصية، طبعة 2005.

المجلات

- مجلة علوم التربية، التعليم عن بعد المفهوم، الأدوات والاستراتيجيات، العدد الثالث والسبعون، أكتوبر 2020.
- الدكتور محمد الدريج، الكفايات في التعليم، العدد 16 من مجلات المعرفة للجميع.
- الدكتور عبد اللطيف كدائي، الطفل والاعلام، العدد 33، مجلة المعرفة للجميع، منشورات رمسيس.
- عالم التربية مجلة فصلية تعنى بقضايا التربية والتعليم، الامية بالمغرب تشخيص وبدائل، العدد 8/2000.
- تقرير الأنشطة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج طبعة 2018.
- تقرير الأنشطة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج طبعة 2020.
- صناع مصير مغاير، الحرف التقليدية والتهيئ لإعادة الإدماج بالسجون المغربية.

أبحاث ومقالات

- بحث ماجستير بعنوان برامج التأهيل بالمؤسسات السجنية، السجن المركزي نموذجاً، ماستر المؤسسات السجنية الوقاية وإعادة الإدماج عن السنة الجامعية 2020\2021.